بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس : فن الإفراد والغرائب

الحَمْدُ للهِ أوّلاً وآخراً ـ والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد الّذي كملت محاسُنُه باطناً وظاهراً .

هذا هو الفنّ السادس من الأشباه والنّظائر ، وهو فن : (الإفراد والغرائب) .

باب الكلمة والكلام

قال الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شَرْح اللُّمحة)[1] : أجمعوا ـ إلّا من لا يُعَتّد بخلافه ـ على انحصار أقسام الكلمة في ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف.

وقال أبو حيّان : زاد أبو جعفر بن صابر قِسْماً رابعاً سمّاه : « الخالفة » وهو اسم الفعل .

---

(١) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري وقد حققه الدكتور هادي نهر ، وطبع بمطبعة الجامعة ـ بغداد سنة ١٩٧٧م ، وقد صدر في جزأين .
هذا واللمحة البدرية في علم العربيّة لأبي حيّان الأندلسيّ .

قال ابن هشام : اشتهر بين النّحويين أن الحرف يدلّ على معنًى في غيره.

ونازعهم الشيخ بهاء الدّين بن النّحاس في ذلك في (التعليقة) وزعم أنه دالٌّ على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر. انتهى .

وعبارة ابن النّحاس : اعْلَمْ أَنّ معنى قولالنّحاة: إنّ الكلمة لها معنًى في نفسها أوْ لا مَعْنى لها في نفسها ، يعنون به أن الكلمة إنْ فُهِم تمام معناها بمجرّد ذكر لفظها من غير ضَميمةٍ ، فهي المعبّر عنها بأن لها معنًى في نفسها .

وإن كان فَهْمُ معناها متوقّفاً على ضميمةٍ فهي المعبّر عنها بأنّ معناها في غيرها . ومعنى ذلك : أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنًى نحو : الرّجل ، هو عبارة عن شخص / وكذا باقي الأسماء يفهم [٣/٣] منه معنى في حال إفراده .

والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنًى نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزّمن الماضي .

وليس الحرف كذلك ، لأنك إذا ذكرت حَرْفاً لا يفهم منه معنًى إلّا إذا اقترن بضميمةٍ مِنْ أحد قسِيميه .

فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنًى عند ذكره وحده ، لأنه يبقى من قبيل المهملات ، وإنما الحرف موضوعٌ لا مهمل .

قلنا : لا نسلّم أنه لا يلزم من قولنا : إن الحرف لا يفهم منه في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات ، لأن الحرف وُضِع لأن يفهم منه معنًى عند التّركيب، وليس المهمل كذلك ، فإن المهمل ليس له معنًى لا في حال الإفراد ولا في حال التّركيب .

والحقُّ أن الحرف له معنًى في نفسه ، لأنا نقول : لا يخلو المخاطبَ بالحرف من أنْ يفهم موضوعه لغةً أوْلا ، فإن لم يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنّه لا معنى له ، لأنه لو خُوطِب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك .

وإن خُوطِب به من يفهم موضوعه لغةً ، فإنه يفهم منه معنًى عملاً بفهمه موضوعه لغةً ، كما إذا خاطبنا إنساناً بـ « هل » وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام . وكذا باقي الحروف فإذًا عَرَفنا أن له معنًى في نفسه .

ولنا طريقٌ آخر وهو أن نقول : وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغةً فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنًى .

واللغويّون كلّهم قالوا مثلاً : إنّ « هل » للاستفهام ولم يقيّدوا بحال التّركيب دون حال الإفراد .

فإن قيل : أيّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت ؟ .

قلنا : الفرق بينهما أن كُلّ واحد من الاسم والفعل يفهم منه في

حال الإفراد عَين ما يفهم منه عند التّركيب بخلاف الحَرْف ، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التّركيب أتم ممّا يفهم منه عند
[٤/٣] الإفراد . هذا كلام ابن النّحاس بحروفه / .

وقد ذكر الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة) : أن أبا حيان تابعه على ذلك في (شرح التسهيل)، ولم أره فيه[1] فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها .

وقد وقع ما هو أغرب من ذلك وهو أني لما كنت بمكّة المشرّفة سنة تسع وستين وثمانمائة[2] ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة ، وفيهم فاضل من العَجَم وهو مظفّر الدين مُحَمّد بن عبد الله الشيرازيّ ، فقال لي : هذا البحث وبحث الشريف الجُرجاني طرفا نقيض ، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره . وخالف النحاة كلهم في قولهم : إنّ له معنىً في غيره . وألفّ في ذلك رسالة ثم أحضر لي مظفر الدّين المذكور تأليفاً لنفسه اختصر فيه شرح (الكافية) للرّضي سماه (مُرْضى الرّضي) فرأيته نقل فيه عن الشّريف هذا البحث فتطلّبت الرسالة الّتي ألفها الشريف في ذلك حتى حصلتها وها أنا أسوقها ها هنا بلفظها

---

(١) قوله : « ولم أره فيه » من كلام السّيوطيّ .
(٢) والمتحدّث هو السّيوطيّ .

لتستفاد ، قال . . . . وبيض له المؤلف[1]

بـــاب الإعـــراب

قـال ابن الأنبـاري في (كتـاب الإنصـاف) : يحكى عن الزّجّاج : أنّ التثنية والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع .

وذكر السّخاويّ في (شرح المفصل) : أنه ذهب أيضاً إلى أن ما لا ينصرف مبنيّ في حالة الجرّ على الفَتْح .

بـــاب الإشـــارة

ذكر ابن معط في (الفصول) أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بـالحروف ، قـال ابن إياز في (شـرحه) : وتعليله بنـاءهـا بشبههـا بالحروف غريب، لم أر أحداً ذكره غيره .

بـــاب أداة التّعريف

قـال في (البسيط) : ذكـر المبـرّد في كتـابـه المسمى (بالشّافي) : أن حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضمّ إليها اللّام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام . [٥/٣]

---

(١) لم يذكر السّيوطيّ شيئا من هذه الرسالة ، وترك لها بياضا ليملأه فيما بعد ، ولكن العمر لم يسعفه ، ونصّ الناسخ بقوله : وبيض له المؤلف .

بـــاب الإبتـــداء

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شـرح الإيضاح) : لا أعلم خلافاً بين النّحويين أن ظرف الزّمان لا يكون خبراً عن الجثث ، وظـرف المكـان يكـون خبـرًا عن الجُثَث ، والمصـدر ، إلّا أن ابن الطّراوة ردّ على جميع النحويين في هذا ، وقال : هما سواء يكونان خبرين عن الجُثَث والمصادر .

وقال ابن هشام في شرح ابن يعيش : الظّرف الواقع خبراً صرّح ابن جنّي بجواز إظهاره .

وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظّرف لم يَجُز إظهاره ، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فأمّا إن ذكرته أوّلاً فقلت : زيد استقـرّ عندك فلا يمنع منه مانع[1] . انتهى . قال ابن هشام : وهو غريبٌ .

---

(١) نص ابن يعيش ١/ ٩٠ : « واعلم أنـك لما حـذفت الخبر الـذي هـو : « استقر » أو « مستقر » ، وأقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتـدأ في المعنى ، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظروف ، وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف ، وقد صرّح ابن جني بجواز اظهاره ، والقول عندي في ذلك أنّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فإن ذكرته أوّلاً ، وقلت : زيد استقرّ عندك لم يمنع منه مانع » .

بـــاب كـــان

[رأي لابن معط في دام]

ذهب ابن معط إلى أنّ « دام » لا يجوز تقديم خبرها على اسمها . ذكره في (الفصول)[1] .

قال ابن إياز في (شرحه) : وما وقفت في تصانيف أهل العربيّة متقدّمهم ومتأخّرهم على نصٍّ يمنع من ذلك . وقد أكثرت السّؤال والتفحص عنه فما أُخْبِرْت بأن أحداً يوافق هذا المصنّف في عدم جوازه .

وحكى لي مَنْ لا أثق به عن الشّيخ تقيّ الدين الحلبيّ : أن ابن الخشّاب نقل مثل ذلك ، وقال : هذا جارٍ مجرى المثل .

وحكى : أن ابن الخبّاز الموصليّ سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك ، فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مرّةأخرى، وعاد وسأله ، فقال : لا تنقل عنّي فيه شيئاً .

---

(١) الفصول لابن معط حققه الأستاذ محمود محمد الطناحي ، وقد أقام حوله دراسة،وطبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي ١٩٧٧م .
وانظر النص في الفصول /١٨١ ، وهي أشهر مسألة خالف فيها ابن معطٍ النحاة ، وانظر ص ٥٥ من مقدمة الفصول .

[رأي لابن السّراج في فعلية ليس]

قال ابن السّراج : أنا أفتي بفعليّة ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيّتها . نقله ابن النّحاس في (التّعليقة) .

بـــاب إنَّ

قال ابن مالك في (شرح التسهيل)[١] : إن كان يعني ما بعد « إنْ » المخفّفة مضارعـاً حفظ، ولم يقس عليه نحـو : ﴿ وإن يكَادُ الَّذين كفَرُوا لَيُزلقونك ﴾[١]، ﴿ وإنْ نَظُنُّكَ / لَمِن الكاذبين ﴾[٢] . [٦/٣]

قال أبو حيّان : هذا ليس بصحيح ولا نَعْلم له مُوافقاً .

بـــاب كـــاد

قال الأبذي في (شرح الجُزوليـة) : : خالف ابن الـطرّاوة النحاة في « عسى » . وقال : ليست من النّواسخ ، لأن حكم النواسخ أن يُقَدَّرَ زوالُها، فَيَنْعَقِد منَ مَعْمَوليْها مبتدأُ وخبرٌ ، وأنت لا تقول : زيد أن يقوم ، وهو غير صحيح ، لأنا إذا قَدّرنا زوال «عسى » قدرّنا زوال أنْ .

---

(١) حقق الجزء الأول منه الدكتور عبـد الرحمن السيد ونشرته مكتبة الإنجلو المصرية ١٩٧٤ .

(١) القلم /٥١ .

(٢) الشعراء /١٨٦ .

ومذهبُهُ في « عسى زيد أن يقوم » على ما يظهر أنّ زيداً فاعل إلا أنها لمّا علقّت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيداً يقول كذا .

بـــاب مـــا

قال ابن عصفور في (المقرب) : تعمل « ما » بشرط أن لا يتقدّم الخبرُ وليس بظْرْف ولا مجرور .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : تحرّز من مثل قولنا : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك زيدٌ ، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التّوسّعات .

قال : وهذا شيء اختّص به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإن النّاس نصّوا على أن الخبر متى تقدّم مطلقاً بطل العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره .

[وجوه الرّفع في كلام العرب]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : قال الفرّاء : الرّفع في كلام العرب على ثمانية عشر وَجْهاً .

الأول : رفع الاسم بالماضي والمستقبل : نحو : قام زيد ، ويقوم زيد .

والثاني : رفع الأسماء بعائد الذِّكر نحو : زيد قام .

الثالث : رفع الاسم بالدائم مؤخّراً نحو : زيد قائم ، وهما المترافعان .

الرابع : رفعه بالمحَلّ مقدَّماً نحو: خَلْفك زيدٌ ، فإذا قالوا : [٣/٧] زيدٌ خَلْفك / رفعوا زيداً ، والمضمر بالظرف ، وهو وَجْهٌ خامس للرّفع .

السادس : رفع الاسم برجوع الهاء عليه كقولك : زيد أبوه قائم ، وزيد مررت به .

السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد نحو : زيد أبوك .

الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أنه يوصف نحو : زيد صالح .

التاسع : رفع الاسم بمحلّ قد رفع غيره نحو : زيد حيث عمرو .

العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التّقدير نحو : قائمة جاريته زيدٌ . وتقديره : رجل قائمةٌ جاريتُه زيد .

الحادي عشر : رفع الاسم بنعَم وبئس .

الثاني عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو : مَن أبوك ؟ وأين أخوك ؟ .

الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلاّ سابقاً له نحو : لولا زيد لأكرمتك .

الرابع عشر : رفع الاسم بالفعل المُزال عن التّصريف نحو : حبّذا أنت .

الخامس عشر : رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له نحو : عبد الله إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالاً وإدباراً .

السّادس عشر : رفع الاسم بواو منسوقة عليه نحو : كلّ ثوب وثمنُه ، تقديره : كُلّ ثوب بثمنه ، فنابت الواو عن « مع » ، و« الباء » فرفعت .

السّابع عشر : رفع الاسم بواو مستأنفة نحو : قيامي إليك والنّاسُ ينظرون .

الثّامن عشر : قولهم : الرُّطب والحَرُّ شديد . انتهى .

بـــاب المفاعيـــل

[المفعول منه]

قال ابن إياز : نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى : ﴿ واختار مُوسى قَوْمه سَبْعِينَ رَجُلا ﴾[1] أي : من قومه ، فزاد في

(١) الأعراف / ١٥٥ .

المفاعيل الخمسة مفعولاً آخر سمّاه : المفعول منه .

قال ابن إياز : وهذا ضعيف جدًّا ، لأنه يقتضي أن يسمّى نحو قولك / نظرت إلى زيدٍ مفعولاً إليه ، وانصرفت عن خالد مفعولاً عنه . [٨/٣]

[المفعول له]

قال الجُزولي : لا يكون المفعول له منجرًّا باللاّم إلا مختصًّا نحو : قمت لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك .

قال الشّلوبين : وهذا غير صحيح بل هو جائز ، لأنه لا مانع يمنع منه .

قال الشّلوبين : ولا أعرف له سَلَفاً في هذا القول .

بـــاب المصـــدر

[ناب عن هذا نوباً لا نيابة]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ذكر ثعلب في (أماليه) : أنه يقال : ناب هذا عن هذا نَوْباً ، ولا يجوز : ناب عنه نِيابةً ، وهو غريب .

بـــاب العطـــف

[حتى الابتدائية جارّة عند ابن مالك]

قال ابن هشام : زعم ابن مالك : أن « حتى » الابتدائيّة جارّة وأنَّ بعدها « أنْ » مضمرة ، ولا أعرف له في ذلك سَلَفاً ، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة .

[بل حرف جر]

ذهب صاحب الأزهريّة : إلى أنّ « بل » تكون حرف جـر ، ووهّمه أبو حيّان وابن هشام وغيرهما ، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه .

[بل ليست من حروف العطف]

ذهب الخوارزميّ : إلى أن « بل » ليست من حروف العطف ولا سَلَف له في ذلك . نقله الأندلُسِيّ في (شرح المفصل) ، ونقلت عبارته في حاشية المغني .

[أم المنقطعة تعطف المفردات]

قـال ابن هشام : خـرق ابن مالـك في بعض كتبـه إجمـاع النّحويين فزعم : أنّ « أم » المنقطعة تعطف المفردات ، كـ « بَلْ » .

بـــاب
[في أ خطأ الخطأ]

في (تذكرة) ابن مكتوم : أنّ السيّد البطليوسيّ : ذكر عن الأخفش شيئاً لم يذكره أحدٌ من النّحويين ، وذلك أنه أجاز : مررت بهم خَمْسَة عشَرَهم ، فجعل مفسّر المركّب مضمراً ، وهذا من أخطأ الخطأ . انتهى

بـــاب النّـــداء
[الهمزة للمتوسّط و « يا » للقريب]

نقل ابن الخباز عن شيخه : أن الهمزة للمتوسّط وأن « يا » للقريب . / [٩/٣]

قال ابن هشام في (مغني اللبيب) : وهذا خَرْق لإجماعهم .

[نصب صفة أيّ]

أجاز المازنيّ نَصْبَ صفة أيّ ، قال الزّجاج في معاني القرآن : ولم يُجْز أحد من النّحويين هذا المذهب قبله ، ولا تابعه أحدٌ بعده ، فهذا مطّرح مرذولٌ لمخالفته كلام العرب .

بـــاب نواصـــب المضـــارع

[أن]

قال أبو حيّان : مِـنْ غريب مذاهب الكوفيين في « أن » أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشّرط ، وأجازوا أيضـاً إلغاءهـا وتسليط الشرط على ما كان معمولاً لها لولاه ، فأجازوا : « أردت أَنْ إنْ تزرني أزُورَكَ بالنصب ، وأَزُرْكَ بالجَزْم جواباً للشرط وإلغاء أَنْ .

[لنْ]

قال ابن عصفور : زعم الزمخشريّ : أنّ « لن » لتـأكيد مـا تعطيه ،(لا)مِنْ نَفْي المستقبل ، تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكَّدْت وشدّدت ، قلت : لن أبرح اليوم مكاني .

قال : وهذا الّذي ذهب إليه دَعْوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ « لا » آكد من النّفي بـ «لن» ؛ لأنّ المنفيّ بلا قد يكون جواباً للقسم نحو : والله لا يقوم زيدٌ ،والمنفي بلن لا يكون جواباً له . ونفي الفعل إذا أُقْسِم عليه آكد منه إذا لم يُقْسِم .

قال : وذهب أبو محمّد عبد الواحد بن عبد الكريم[1] : إلى أن

(١) هو : عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين أبو المكارم قال السبكي : كان فاضلاً مبرِّزًا في عدّة فنون ، مات بدمشق في المحرم سنة إحدى وخمسين وستمائة . انظر البغية ٢/١١٩ .

« لن » تنفي ما قَرُبَ ، ولا يمتدُّ معها النفي .

قال : ويبيّن ذلك أنّ الألفاظ مشاكلةٌ للمعاني « ولا » آخرها ، ألف ، والألف يمتدّ معها الصوّت بخلاف النّون ، فطابق كلُّ لفظٍ معناه .

قال ابن عصفور : وهذا الذي ذهب إليه باطلٌ ، بل كلٌّ منهما يستعمل حيث يمتّد النّفي وحيث لا يمتدّ ، فمن الأول في « لن » ﴿ إنّهم لن يُغْنوا عَنْكَ من اللهِ شَيْئاً ﴾[١] ، ﴿ فإنْ لم تَفْعلوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾[٢] . وفي « لا » ﴿ إنّ لَكَ أَنْ لاَ تَجُوعَ فيها ولاَ تَعْرَي ﴾[٣]. ومن الثاني في « لن » ﴿ فَلن أُكَلِّمَ اليوم إنْسِيًّا ﴾[٤] وفي « لا » ﴿ أن لا تُكَلِّم النّاس ثلاثة أيام ﴾[٥] .

قال أبو حيّان : وعبد الواحد هذا له كتاب (التبيان في علم البيان)/ذكر فيه هذا الذي حَكاه عنه ابن عُصفور . قال : وما يذهب إليه أهل عِلْمُ البيان ويختصون به ينبغي أن لا يحكي مَذْهباً ، لأنهم يَبْنون على خيالات هذيانية ، واستقراءات غير كاملة . [٣/١٠]

(١) الجاثية /١٩ .
(٢) البقرة /٢٤ .
(٣) طه /١١٨ .
(٤) مريم /٢٦ .
(٥) آل عمران /٤١ .

وحين وصل (كتاب) التّبيان هذا إلى الغَرْب[1] نقضه ابن رُشَيد[2] من المقيمين بتونس نَقضاً في كُلّ قواعده ونقضه أيضاً الكاتب أبو المطرّف بن عُمَيرة ، وكان من البلاغة والتحقّق بالعلوم اللّسانية والعقليّة بحيث لا يُدانيه أحدٌ من أهل عصره . انتهى .

قلت : عبد الواحد هذا هو الكمال بن خطيب الزّملكاني له شرح على « المفصل » .

[رأي للباقلاني في أَنْ]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : زعم القاضي أبو بكر بن الخطيب ، يعني الباقلانّي : أنّ كون « أن » تخلص إلى الاستقبال يؤدي إلى القول بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : ﴿ **إنما أَمْرُهُ إذا أراد شَيْئاً أَنْ يقولَ له كُنْ فيكونُ** ﴾[3] ، فإن كان « أن يقول » سيقع كان القرآن مخلوقاً ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضّلال والبدعة .

(١) يقصد بلاد المغرب .

(٢) ابن رشيد : هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن ادريس بن سعيد . . . ابن رُشَيد الفهري السّبتيّ . كان متضلّعاً بالعربيّة واللغة والعروض .
ومن أشهر كتبه : (ملء العَيْبة فيما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة) وهو في ست مجلّدات مشتملة على فنون .
ومن مؤلفاته : (تلخيص القوانين في النحو) ، (وشرح التجنيس) لحازم ، و (إفادة النصح في رواية الصحيح) انظر البغية ١/ ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) يس / ٨٢.

قال أبو حيّان : والرّد على القاضي أبي بكر في (شرح) أبي الفضل الصّفار . قال : وخلاف القاضي أبي بكر في اللّسان غير معتبر .

[الفصل بين كي ومعمولها بمعمول الفعل]

قال أبو حيان : أجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعموله ، أو بجملة شرطيّة ، ولا يبطل عملُها نحو : جئت كَيْ فيك أرْغَبَ ، وجئْت كَيْ - إن تجيء - أزورَك .

قال : وهذا مذهب لم يتقدّم إليه ، فإنّ في المسألة مذهبين :

أحدهما : منع الفصل مطلقاً باقية على العمل أم لا . وهو مذهب البصريّين وهشام ، ومَنْ وافقه من الكوفيين .

والثاني : جوازه ويبطل عملُها بل يتعيّن الرفع ، وهو مذهب الكسائي ، قال : فما قاله ابن مالك من الجواز مع الإعمال مذهب ثالث لا قائل به .

[لام الجحود]

قال أبو حيّان من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللّام في نحو قوله تعالى : ﴿ وما كان الله

لِيُعَذِّبَهُم ﴾[1] هي لام كي . قال : وهذا نظير من سمّى اللاّم في : ما جئتك لِتُكْرمني لام الجحود: بل قول هذا/ أشبه، لأن اللام جاءت [١١/٣] بعد جَحْد لغةً ، وإن كان ليس الجَحْد المصطلح عليه في لام الجحود ، وأما أنْ يسمّى هذه اللام لام كَيْ فسهوٌ من قائله .

[نصب الفعل في جواب الأمر]

قال أبو حيّان : لا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نُقِل عن العلاء بن سيّابة ، قالوا : وهو معلّم الفرّاء: أنه كان لا يجيز ذلك .

بـــاب الجـــوازم

[لا الناهية والدّعائية]

قال أبو حيّان : من غريب الخلاف في « لا » التي للنّهي والدّعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السّهيليّ مِنْ أنها « لا » التي للنّفي ، قال : لإن النّاهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الأمر وجوده .

---

(١) الأنفال /٣٣.

وقد تدخل « لا » النافية بين الجار والمجرور ، نحو : جئت بلا زاد ، وبين النّاصب والمنصوب نحو : أخشى أن لا تقومَ ، فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الأمر ، لكنها أضمرت كراهة اجتماع لامين في اللَّفْظ ، كما قالوا : ظَلْتُ ، يريدون : ظللت ، فكان الأصل إذا نهيت : « لِلاتذهب » كما تقول في الأمر : لِتذهب فأضمرت اللام لِمَا ذكر .

قال أبو حيّان : وهذا الّذي قاله في غاية من الشّذوذ ، لأن فيه ادّعاءَ إضمار لم يلفظ به قطّ ، ولأن فيه إضمارالجازم ، وهو لا يجوز إلّا في ضرورة ، ولا يصحّ تشبيهه بقولهم : جئت بلا زاد ، وأخشى أن لا تقوم فإنه هنا لُفِظ بالعامل ، وفي ذلك لم يُلْفَظ بالعامل يَوْماً قطّ ، فلا يحفظ من لسانهم : « للاتذهب » لا في نَثْر ولا في نظم ، فهذه كلّها دعاوي لا بُرهان عليها .

وأيضاً فقد سبق إجماع النّحويين كوفيهم وبصريّهم على أن « لا » تفيد معنى النّهي عن الفعل ، وأن الجزم بهانفسها ، لا نعلم أحداً خالف في ذلك قبل هذا الرجل .

وهذا الرّجل كان شاذ المنازع في النّحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاءٍ وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن ابن الطّراوة ، فإنه لم يأخذ علم النّحو إلا عنه . وابن الطّراوة كما عَلِمه النحاة كثيرُ الخلاف لِما عليه النّحويّون . وقد صنّف كتباً في الرّد على سيبويه وعلى الفارسيّ وعلى الزّجاجيّ ، ورد النّاس عليه ، ورموه عن قوس واحدة .

[فعلا الشرط والجزاء مبنيان]

مذهب المازنيّ : أنّ فِعْلَيْ الشرط والجزاء مبنيّان . وعنه رواية أن فعل الشرط / معرب وفعل الجزاء مبنيّ .

قال أبو حيّان ، وهو مخالف لجميع النّحويين .

[إذا تأتي زائدة]

قال أبو حيان : من غريب ما يُحْكى في إذا أنّ أبا عبيدة معمر ابن المثنّى زعم : أنها تأتي زائدة ، فتكون حَرْفاً على هذا ، وأنشد :

٤١٣= حتّى إذا سَلَكوهم في قُتَائِدةٍ شَلًّا كما تطرد الجَمّالَةُ الشُّرُدا (١)

(١) في ط فقط : « الرشدا » تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع وفي ط والمخطوطات «كما شلت» وفي المراجع : «كما تطرد » وفي ط : « الحمالة » بالحاء ، تحريف .

من شواهد : مجاز القرآن ١/٣٦ ، ٣٧ ، والإنصاف ٢/٤٦١ ،والخزانة ٣/١٧٠ ، واللسان : «قتد»، والهمع والدرر رقم ٨٠١

والشاهد نسب لعبد مناف بن ربعْ شاعر جاهليّ من هذيل يذكر وقعتهم المشار إليها « يوم أنف » المشهور .

والكاف في «كما» في موضع الصفة لـ «شلًّا» و «ما» مصدرية والشُّرُد بضمتين : جمع شَرود ، وهي من الإبل التي تفر من الشيء إذا رأته ، فإذا طردت كان أشدّ لفرارها .

و « قتائدة » : اسم ثَنِيّة . والضمير في : « سلكوهم » لبني ظفر الموقوع =

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنه قال : حتى سلكوهم . وأنشد أيضاً :

٤١٤= فإذا وذلك لا انْتِهاء لِذْكرِه والدَّهْرُ يعْقُب صالحاً بفسادِ

قال أبو حيّان : وقد يؤول البيت الأول على حذف الجواب ، والثّاني على حذف المبتدأ ،لدلالة المعطوف عليه[1] ، كأنه قال : فإذا ما نحن فيه وذلك .

[من الجوازم : مهمن]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته) : أبو العبّاس محمد بن أحمد الحلوانيّ عرف بابن السّراج له وُرَيْقات في النحو تسمى : (الشّجرة) ذكر فيها في الجوازم (مهمن) . وذكر أن قولك : قام القومُ ما خلا زيداً : أنّ «ما» اسم ولا تكون صلته إلّا الفعل هنا . انتهى .

وقال قطرب في «جماهير الكلام» : وقال بعضهم : (مهمن) ولم يُحَمْل عن فصيح .

= بهم . وانظر قصة هذه القصيدة التي منها هذا الشاهد في الخزانة ، والدرر اللوامع .

(١) في ط : « لدخول لاله » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

بـــاب كـــم

[وصف كم الخبرية]

قـال الشيخ تـاج الدين بن مكتـوم في (تذكـرتـه) : أجـاز الزمخشريّ وصف كَمْ الخبريّة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وكَم أَهْلَكنـا قبلهم من قَرْن هم أَحسنُ أثـاثاً ورِئْيـاً ﴾ (١) وقـال « أحسن أثاثاً » في موضع النصب صفة لـ « كم » ذكر ذلك في (الكشّاف) .

وقد نصّ الشّلوبين في حواشي (المفصّل) وابن عصفور في (شرح الجُمل الكبير) على أنَ كَمْ الخبريّة لا توصف .

وقلت لشيخنا(٢) الأستاذ أبي حيـان : قـولهمـا معـارض بقـول الزمخشريّ فردّ ذلك عليّ ، وقال أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون إليه ولا / إلى خلافه في النّحو يعني المواضع [١٣/٣] التي خالف فيها النحويين، وانفرد بها . وكتابـه (المفصل) عنـدهم مُحْتقرٌ لا يشتغل به، ولا يُنْظر ليه إلاّ على وجه النقص له والحطّ عليه .

وأنشدني لبعض الأندلسيين :

مـا يقـول الـزمخشـري عنـد عمـرو بن قنبـر(٣).

---

(١) مريم /٧٤.

(٢) القائل : هو تاج الدين بن مكتوم : أحمد بن عبد القادر ولد في اخر ذي الحجة سنة ٦٨٢ ، وهو من تلاميذ أبي حيان . انظر المدرسة النحوية في مصر الشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة/ ٢٩٥ .

(٣) في ط : « جعفر » صوابه من المخطوطات ، وعمرو بن قَنْبر هو سيبويه وقد =

والخليلِ بن أحمد والفَتَى عبد الأكبر
لم يَزِدْنَا زيادةً غير تبديل الأَسْطُر
وسوى اسمه الّذي نِصْفُ مجموعه خَرِي

باب جمع التّكسير

قال أبو حيّان : ومن غريب ما وقع من فَعْلة معتلّ اللّام وجمع على فُعَل ولم يذكره النّحويّون وإنّما وجدتُهُ أنا في أشعار العرب قولهم شَهْوَة[1] وشُهىً .

قالت امرأة من بني نصر بن معاوية :

فلولا الشّهي والله كنت جديرةً بأن أَتْرك اللّذّاتِ في كُلّ مَشْهَدِ
وحقّ لعمري إنه غاية الرّدى وليس شُهَى لذّاتنا بمخلدِ

باب التّصغير

قال ابن مكتوم في (تذكرته): نقلت من خط أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن صدقة التّنوخيّ النحويّ المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مِمّا نقله عنه .

قال ابن خالويه : أجمع النّحويون على فتح اللّام في تصغير

= مدحه الزمخشري بقوله :

ألا صلّى الإلهُ صلاةً صِدْقٍ على عمرو بن عُثْمان بن قَنْبَرْ
فإنّ كتابه لم يغْن عَنْهُ بنو قَلمٍ ولا أنباءُ مِنْبَرْ

(١) في ط :« شهوية » تحريف صوابه من المخطوطات .

اللّتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللُّتَيا بالضّم .

بـــاب النّســـب

قال أبو حيّان : لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : « نَمِر[1] ودُئِل ، وإبِل عند النّسب إلّا ما ذكره طاهر القزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز ،وأنه يجوز فيه الوجهان .

[كلّا بمعنى سوف]

قال أبو حيّان : ذهب الفرّاء وأبو عبد الرحمن اليزيديّ ومحمد ابن سعدان / إلى أن كَلّا بمنزلة سوف . وهذا مذهب غريب . [١٤/٣]

* * * * * * *

انتهى التبرّ الذائب في الإفراد والغرائب وصلىّ الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفنّ السّابع من الأشباه والنظائر وهو فن المناظرات ، والمُجالسات ، والمذاكرات ، والمُراجعات ، والمحاورات ، والفتاوي ، والواقعات ، والمكاتبات ، والمراسلات ، للحافظ السيوطي تغمده الله برحمته . / [١٥/٣]

---

(١) في ط : « عزو » مكان : « نمر » تحريف .